المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

ورقة حول الأزمة السودانية

يمر السودان بأخطر مرحلة منذ استقلاله، حيث يعيش أزمة معقدة غير مسبوقة، تتداخل فيها المسائل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية. فالحدود الرخوة والهشاشة الأمنية الخطيرة، في ظل نزاعات قبلية وقضايا اجتماعية متشعّبة، أدخلت هذا البلد في دوّامة من العنف وألقت به في غياهم حرب أهليّة وحشية يدفع ثمنها يوميا الشعب السوداني. فشرارة هذه الحرب اندلعت في 15أبريل 2023، عندما بدأت المعارك بين الجيش السوداني وحليفه السابق قوات الدعم السريع. ومن أسباب هذه الحرب يمكن الإشارة الى الصراع الشخصي بين طرفي الحرب، رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ونائبه قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو. فكل منهما يسعى للاستحواذ الكامل على السلطة وقطع الطريق على الآخر. فبعد سنين من التعايش السلمي رغم طموحاتهما المتناقضة والمتعارضة، انفجر صراعهما الخفي ووصلت اليوم طموحاتهما المتناقضة إلى خيار المواجهة وإشعال نار حرب بقاء لا توجد فيها مساحة للمناورة أو الهدنة أو التراجع. ولكن على الرغم من هذه الأجندة الذاتية والمباشرة للحرب، إلا أن بصمة التدخلات الخارجية واضحة فيما يحدث وقد تشكِّل عائقاً أمام أي حلول مستقبلية لإنهاء الأزمة.

ودخلت هذه الحرب الأهلية عامها الثاني مخلّفة خسائر بشرية واقتصادية واجتماعية هائلة، ستتطلب عشرات الأعوام، ومئات المليارات من الدولارات، لإعادة ما دمرته من بني تحتية، وما بددته من قدرات اقتصادية، وما قوضته من قواعد الأمن المجتمعي والسلم الاجتماعي، سواء بين أبناء المناطق، أو بين المكون العسكري والمكون المدني، أو بين أنصار كل مكون منها وبعضهم البعض. حيث أصبح التعارض والتضارب والتناقض والتخوين وغيرها من السلبيات، السمة الأبرز للعلاقة بين تلك الأطراف.

أثار انقلاب أكتوبر 2021 إدانات محلية وإقليمية ودولية، ودفع أطراف متعددة للتحرّك بغية الوصول لإيقاف التقاتل. وأسفرت مبادرات متعددة وجهود دولية إلى اتفاق 21 نوفمبر 2021 الذي قضى بعودة رئيس الوزراء خلال الفترة الانتقالية "عبد الله حمدوك" لمنصبه وإطلاق سراح المعتقلين. ولكن الشارع الثائر رفض دعم الاتفاق مما أدى إلى استقالة "حمدوك" من منصبه في الثاني من يناير 2022، وتسبب في اندلاع الحرب الأهلية، عندما تفجرت التوترات بين الجيش السوداني وحليفه السابق قوات الدعم السريع شبه العسكرية على خلفية الاختلاف على خطة سياسية مدعومة دولياً وإقليمياً للانتقال بالسودان الى حكم مدني. وانطلقت شرارة العنف من العاصمة الخرطوم قبل أن تنتشر في أنحاء البلاد، مخلفة آلاف القتلى ودماراً واسعاً في المنشآت والبنية التحتية.

وتُعدّ الكارثة الإنسانية في السودان من أسوأ الكوارث في العالم. فالملايين من المدنيين يعانون من نقص الغذاء والدواء والخدمات الأساسية، بينما يتعرضون للقتل والتشريد والاعتداءات الوحشية من قبل أطراف الصراع.

ومن نتائج هذه الازمة توقف الإنتاج الزراعي وتعطل إمداد المزارعين بالوقود والأسمدة والمبيدات. كما أن المحاصيل التي زرعت لا يستطيع المزارعون جمعها بسبب القتال، كما أنهم لن يتمكنوا من زرع بذور الموسم الجديد ما يفاقم بشدة من تداعيات الأزمة.

ومن الملاحظ أن الانقلابات العسكرية التي وقعت ضد الحكومات المدنية كانت سلمية وناجحة، في حين أن كل المحاولات الانقلابية ضد الحكومات العسكرية كانت عنيفة وفاشلة. ويرجع سبب ذلك إلى عدم سيطرة الحكومات المدنية على القوات العسكرية. كما كان من السهل على الانقلابيين العسكريين كسب تأييد القوات المسلحة لصالح انقلابهم ضد حكومة مدنية، في حين أن الحكومات العسكرية تهتم كثيراً بتأمين نفسها وتتخذ الإجراءات الكفيلة بذلك. ومع ذلك سقطت الحكومات العسكرية التي مرت بالسودان بفعل الثورات الشعبية رغم قوة هذه الحكومات العسكرية وإجراءاتها الأمنية.

المحور الأوّل: المتغيرات التي صاحبت الأزمة السياسية وصولاً إلى محطة الحرب:

مرّت الأزمة السودانية بثلاث مراحل، ارتبطت الأولى بالوثيقة الدستورية للإطار القانوني الحاكم للفترة الانتقالية، والمرحلة الثانية بإدارة التفاعلات بين الأطراف السياسية نفسها خاصة بعد مشاركة أطراف العملية السلمية "حركات الكفاح المسلح"، والمرحلة الثالثة بأزمتي شرق السودان وتداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في 21 سبتمبر 2021.

ومن الآراء السائدة في السودان أن المكون العسكري كان يتربص بشريكه المدني المتمثل في "قوى الحرية والتغيير" وأنه يحاول وضع عقبات أمام الحكومة التنفيذية ومؤسساتها وتعطيل تطبيق سياساتها الإصلاحية منذ التوقيع على الوثيقة الدستورية في 17 من أغسطس 2019 والتي أفضت إلى إقرار الشراكة المدنية العسكرية، بعد سقوط الرئيس السابق عمر البشير. وقد كانت تلك الشراكة بين المدنيين والعسكريين هشّة نظرا لأنها تلت سلسلة من المفاوضات الصعبة وأحداث دامية من أخطرها "فض اعتصام القيادة العامة للجيش" بالقوّة مما ترك آثاراً سالبة في العلاقات بين المدنيين والعسكريين كشركاء في الفترة الانتقالية.

كما أن الصراع بين مكونات المكون المدني نفسه، وبين بعض مجموعات قوى الكفاح المسلح التي انضمت إلى مؤسسات الفترة الانتقالية فاقم الأزمة. فإقصاء تلك القوى والمكونات أدى في النهاية إلى تأجج النزاع داخل الطبقة السياسية وأعطى للجيش الذريعة لإحكام قبضته على السلطة عبر انقلاب 25 أكتوبر 2021 بقيادة "الفريق البرهان" الذي أعلن عن فضّ الشراكة بين العسكريين والمدنيين وتعطيل بعض بنود الوثيقة الدستورية. الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة سياسية ودستورية وكان من أسباب اندلاع الحرب الحالية.

فبعد تنحية الرئيس السوداني "عمر البشير"، استطاع التيار العسكري أن يصل للسلطة بصورة مؤقتة على أن يتم ترتيب الأوضاع الداخلية لنقل الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة. وما كادت تلك المرحلة تصل إلى نهايتها وتبدأ إجراءات استحقاقها، حتى انقلب العسكريون على المدنيين للاستئثار بالسلطة والانفراد بحكم البلاد. حيث قاد " الفريق الأول " البرهان" سنة 2021 انقلاباً ضد الحكومة المدنية برئاسة "عبد الله حمدوك"، التي كانت تمثل المكون المدني في السلطة الانتقالية. لكن السبب المباشر للأزمة الحالية هو الصراع على السلطة الذي انتقل إلى جناحي المكون العسكري نفسه، وهما الفريق أول ركن " عبد الفتاح البرهان" قائد القوات المسلحة ورئيس المجلس السيادي، ونائبه الفريق أول " محمد حمدان دقلو" قائد قوات الدعم السريع، بسبب الخلاف حول خطة ضم قوات الدعم السريع للجيش وحول من سيقود القوة الجديدة بعد ذلك.

ويجب التذكير بأن قوات الدعم السريع بدأت كمليشيات قبلية اعتمدت عليها حكومة البشير لقمع التمرد في حرب دارفور، خلال الفترة 2003- 2005، وتمت مكافأتها على ما قامت به عام 2013، عبر إصدار مرسوم رئاسي بتسميتها " قوات الدعم السريع"، وإسناد تبعيتها لجهاز الأمن والمخابرات الوطني؛ واعتبارها قوات عسكرية حكومية، بناء على قانون صادق عليه مجلس الشعب السوداني عام 2017. لكن هذه القوات لم تنزع عنها عباءة المليشيا وظلت تحافظ على خصوصيتها شبه العسكرية داخل الجيش النظامي. واستطاعت خلال فترة التكوين من تجنيد ما يزيد على مئة ألف مقاتل، وتسليحهم وتدريبهم، مستفيدة من غض نظر النظام عن نشاطها وتعاونها مع أطراف خارجية لاستخراج المعادن النفيسة وتعدين الذهب وتهريب البضائع من والى دول الجوار. هذا ما جعلها تتفوق على جميع الجماعات المسلحة غير النظامية الأخرى مثل حركات دارفور، والنيل الأزرق، والحركة الشعبية قطاع شمال وحركات شرق السودان. وبرزت كمنافس قوي للقوات المسلحة السودانية قادر على التحكّم في رقعة كبيرة من أرض السودان، حيث تمكنت من نشر آلاف المقاتلين المتمرسين في مواقع استراتيجية شملت العاصمة المثلثة وجميع ولايات السودان والمناطق الحدودية المضطربة.

كما ظلت قوات الدعم السريع، بعد انضمامها للقوات المسلحة، تسيطر على مراكز النشاط الاقتصادي، وأبرزها مناجم الذهب، واستمرت في تطوير مشاريعها التجارية الخاصة، وذلك للحفاظ على الاستقلال الذاتي عن الدولة السودانية، وليبقي ولاؤها وانتماؤها مقتصراً على قائدها ومؤسسها " حميدتي" وليس للجيش أو الدولة. وهو ما انعكس في الاستجابة السريعة من قبل تلك القوات للتمرد على الدولة والجيش، والانخراط في أعمال العنف والتخريب للممتلكات العامة من مدارس ومستشفيات وبنوك وغيرها من المؤسسات الحكومية، فضلاً عن المساكن والممتلكات الخاصة، ما يؤكد غلبة انتمائها القبلي على انتمائها الوطني والشعبي.

ومن الضروري ادراج ضمن أسباب الأزمة الصراع الذي اندلع بين القوى السياسية المدنية التي انقسمت على نفسها بعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول 2021 في أعقاب سقوط نظام الرئيس السابق "عمر البشير" وعدم تمكن تلك القوى من بلورة خارطة

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

طريق واضحة يمكن من خلالها لاحقاً أن تستعيد الحكم المدني الانتقالي. وأدى ذلك إلى توقيع الاتفاق "الإطاري "في ديسمبر 2022. هذا الاتفاق كان وراء تطاحن القوى السياسية، حيث أصرّت القوى الموقّعة على الاتفاق على أنها هي المعنية فقط بالفترة الانتقالية، وأن القوى الأخرى يجب أن تكون خارج الحكم. وكان من الممكن إدارة هذا الصراع السياسي بين القوى المدنية سلميا والوصول إلى اتفاق سياسي جديد، لكن لجوؤها إلى الاستعانة بالقوى العسكرية أدى إلى اندلاع مناوشات بين الأطراف العسكرية. هذه المناوشات فتحت شهيّة دولة الامارات العربية المتحدة للتدخّل الميداني واستغلال علاقاتها مع قوات الدعم السريع لرسم مخطط يهدف السيطرة على السودان. علما وأن العلاقة بين الطرفين تعود لانخراط هذه القوات تحت قيادة الضباط الاماراتيين في حرب اليمن. هذا التدخّل فتح الباب على مصراعيه لتدخّل لفصائل عسكرية معارضة لحكوماتها في أثيوبيا والتشاد لتساند قوات الجيش السوداني.

وزادت الأوضاع الاقتصادية الصعبة والضغوط المالية من تفاقم الوضع. كما أسهمت الخلافات العرقية والقبلية في تعقيد الصراع واندلاع الحرب التي تسبب في كارثة إنسانية كبيرة.

المحور الثاني: أسباب اندلاع الحرب وتفاقمها واستمرارها

شهدت السودان بعد الانقلاب تحشيد الشارع من قبل المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة السودانية بهدف إسقاط النظام الجديد وإبعاد قادته من السياسة والسلطة. كما عمل الجيش على فرض الأمر الواقع بالقوّة وتعطيل الإصلاحات القانونية والإدارية في مؤسسات الدولة.

ومن جانب آخر، عملت أطراف العملية السلمية "حركات الكفاح المسلح" على تثبيت مكتسبات سلام السودان الموقع في جوبا عاصمة جنوب السودان، وبرزت بقوة في المعادلة الثلاثية للقوى المؤثرة في المشهد السياسي الراهن.

وكانت النتيجة أن الشارع لم يتمكن من إسقاط السلطة العسكرية، ولم يتمكّن الجيش من تشكيل الحكومة، وعجزت أطراف العملية السلمية "حركات الكفاح المسلح" على تنفيذ اتفاقية جوبا. فزادت الأوضاع تعقيدا وسط تعدد المبادرات الأممية والإقليمية والمحلية، وتداخلت الأجندات السياسية الإقليمية والدولية مع تضارب المصالح وتباين المواقف للقوى الفاعلة في المشهد السياسي بالسودان.

ويمكن اختزال أسباب اندلاع هذه الأزمة واستفحالها وصولاً إلى الحرب الحالية في النقاط التالية:

- تشوهات حادة في نموذج الشراكة المدنية العسكرية أعاقت إكمال المؤسسات الدستورية الضامنة للتعايش السلمي بين مكونات المجتمع كالمجلس التشريعي والمحكمة الدستورية.

- تصاعد دور أطراف العملية السلمية "حركات الكفاح المسلح" منذ توقيع اتفاق السلام في جوبا في 3 أكتوبر 2020م، والذي أسفر عن دخول أطراف تمثل الهامش السوداني كمناطق

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي في مطلع عام 2021. هذا بجانب التعقيدات المرتبطة بطبيعة وخصائص حركات الكفاح المسلح التي تجمع بين الخصائص السياسية والعسكرية في آن واحد. وقد أدت هذه المعادلة الجديدة إلى المزيد من التناحر بين جميع مكونات المجتمع السوداني.

- تراجع دور القوى الحزبية وتغير موازين القوى لصالح المكون المدني، وبروز قوى كانت لوقت قريب غير مؤثرة سياسياً مثل لجان المقاومة السودانية.

- الخلافات الحادة بين القوى السياسية والجيش، لا سيما بعد تأجيل عملية الحوار السياسي في البلاد، بين أطراف الأزمة الجارية، وهي العملية التي بدأت في يناير 2022، وأفرزت آلية ثلاثية بعد مشاورات موسعة وورش عمل جمعت القوى السياسية والمهنية والشبابية بهدف حل الأزمة، ولكن دون نتائج ملموسة بسبب تباعد المواقف بشأن توسعة قاعدة المشاركة ودور المؤسسة العسكرية في السلطة.

- تزامن مع زيادة حدة الخلافات السياسية والاستقطاب السياسي بين أطراف الأزمة تفاقمت المشكلات الأمنية نتيجة للنزاعات القبلية وأعمال عنف على نطاق واسع، في ظل ضعف هيبة الدولة.

- الواقع اقتصادي المتردّي والذي لا يقل خطورة عن الأزمتين السياسية والأمنية. بل كان لتعثّر العملية السياسية دورٌ بالغ في تدهور الأوضاع الاقتصادية. وفي ظل الفوضى السياسية الراهنة هناك خللاً هيكلياً اعترى المؤسسات بصفة عامة، أدى إلى اتساع نطاق الفساد وسوء الإدارة. كما أن امتناع المانحين عن مساعدة السودان بسبب الانقلاب، وتراجع عجلة الانتاج بسبب الاحتجاجات المستمرة؛ كلها أدت إلى استفحال الأزمة الاقتصادية بصورة غير مسبوقة.

- زيادة حدة الاستقطاب بين مكونات القوى السياسية التي رفعت شعار مقاومة الانقلاب، مما أدى إلى انقسامات كبيرة في صفوفها، حيث خرج منها تحالف جديد باسم "تحالف التغيير الجذري" بقيادة الحزب الشيوعي السوداني وجناح من تجمع المهنيين وجزء من التشكيلات الشبابية التي تعرف بـ "لجان المقاومة".

المحور الثالث: مواقف القوى الخارجية من الصراع داخل السودان

لا يمكن تجاهل دور القوى الخارجية في تأجيج الصراع داخل السودان، إذ لم يعد خافياً على أحد أن دولاً بعينها تدعم أطرافاً داخل السودان سواء على المستوى السياسي او العسكري

ومنها دول عربية ودول غربية مما يُساهم في استمرار الحرب ويُعيق جهود السلام، ولعل آخر تجليات هذا المشهد تلك الشكوى التي قدمتها بعثة السودان في الأمم المتحدة ضد دولة الإمارات.

فقد حرص قائد قوات الدعم السريع "حميدتي" على بناء علاقات مع جهات قتالية في روسيا ممثلة في المنظمة الروسية شبه العسكرية" فاغنر، مقابل تمكينها من كميات من الذهب.

كما سعى إلى بناء علاقات قوية مع قوات المشير الليبي حفتر، ومع دولة " الإمارات العربية المتحدة " ودول إفريقية منها " أوغندا، وجيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، وجنوب أفريقيا". وقد تجسدت تلك العلاقات في زياراته لتلك الدول، في ديسمبر 2023، والتي تزامنت مع سيطرة قواته على ولاية "الجزيرة" المحورية وسط البلاد. فتم استقباله من قبل قادتها استقبالاً رسمياً وحفاوة لافتة. وقد أكّد أنه قدم لمستضيفيه، في محطات جولته، شرحاً لأسباب اشتعال الحرب، وخارطة الطريق التي يطرحها للوصول إلى الحل الشامل الذي يحقق السلام في السودان. الأمر الذي اعتبره رئيس مجلس السيادة السوداني" عبد الفتاح البرهان" اعترافاً رسمياً من تلك الدول به، ودعماً لخروجه ضد الجيش والشعب السوداني.

على الطرف الأخر، سعى " رئيس المجلس السيادي " عبد الفتاح البرهان" إلى توطيد علاقته مع مصر، التي أيدت الطرف الرسمي الحكومي والوطني، المتمثل في جيش السودان وحوكمته الرسمية. فكانت القاهرة هي المحطة الأولى لجولته الخارجية قبل التوجه لإريتريا ثم طهران. وكانت الزيارة الأولى التي يؤديها لإيران بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أكتوبر 2023. ومن نتائج هذه الزيارة حصول قوات الجيش على العتاد والسلاح، وخصوصاً الطائرات المسيرة. كما يسعى البرهان للتقرّب من الجزائر التي تحتل مقعد بمجلس الامن لتقوية موقف الجيش في المفاوضات الأممية لحل الأزمة.

والتدخّل الأجنبي في أزمة السودان معقّد تتداخل وتتضارب فيه مصالح المتدخلين وفق منهجية غير مألوفة. فحلفاء الأمس افترقوا اليوم واختار كل منهم الانحياز لشقّ على حساب الشق الآخر. ومن أهم الدول المتدخلة بصفة مباشرة في الصراع نجد دولة الامارات العربية المتحدة وبصفة أقل مصر وإيران. كما يجب ألا ننسى تدخّل بعض الدول الإقليمية والدولية في تأجيج الحرب واندلاعها. فبعد دعم القاهرة وأبو ظبي لانقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر على حكومة "عبد الله حمدوك"، انحازت كل دولة لحليفها التقليدي. فدعمت الإمارات ولا تزال تدعم "قوات والدعم السريع" بالسلاح والمال والدعاية الإعلامية، بينما استضافت" مصر" عناصر من النظام السابق وسعت بقوة لعرقلة مسار العملية السياسية التي كان من الممكن أن تجنب السودان الحرب الدائرة الآن.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة السودانية في بدايتها بالتذبذب وعدم المبالاة نظرا لعدم وجود مصالح حيوية لواشنطن في هذا البلد. وتغيّر هذا الموقف بعد دخول روسيا على الخط وتطوّر الوضع الميداني ليصل لحالة من التدهور المنذر بعدم استقرار ستكون عواقبه وخيمة على الوضع في منطقة البحر الأحمر. والدليل على عودة الإدارة الأمريكية للاهتمام بالأوضاع السودانية هو تعيينها لتوم بيرييلو موفدا لها بالسودان. وركّزت واشنطن على دعم الاستقرار وتخلّت على شروطها السابقة بشأن إرساء الديمقراطية. والمعروف أن الدبلوماسية الأمريكية تختار منهج تشجيع المفاوضات بين الأطراف المتنازعة في المناطق التي لا تحتوي على مصالح لها. وفي حالة السودان، تخشى الإدارة الامريكية

من ولادة حركات إرهابية تزيد من تدهور الأوضاع الأمنية بمنطقة البحر الأحمر من ناحية، ووضع روسيا لموطئ قدم على ضفاف بورتسودان.

ولمغازلة الجيش السوداني بادرت واشنطن بفرض عقوبات على قادة من قوات الدعم السريع وغض النظر على انتهاكات الجيش السوداني لحقوق الانسان. فالإدارة الأمريكية لا تحبذ فرض عقوبات على الجيش السوداني لأنها تخشى أن يسبب ذلك ارتماء قادته في أحضان روسيا.

كما بادر وزير الخارجية الأميركي بإجراء مكالمة هاتفية مع رئيس مجلس السيادة السوداني وطالبه بضرورة إنهاء الصراع في السودان وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية من أجل تخفيف معاناة الشعب السوداني. لكن ما تغاضت عن ذكره الخارجية الأمريكية يتعلّق بتحذير بليكن للبرهان من مغبّة الموافقة على منح روسيا قاعدة عسكرية أو ما يشابهها في السودان. جاءت هذه المكالمة إثر تصريح أحد أعضاء مجلس السيادة الانتقالي بأن روسيا طلبت إقامة محطة للوقود في البحر الأحمر مقابل توفير أسلحة وذخيرة، وتأكيده بأن البرهان أعطى موافقته في هذا الشأن.

كما تتحدث بعض المصادر عن قيام الإدارة الامريكية بتوجيه انتقادات للإمارات بشأن دورها الخطير في السودان، ومن المنتظر مصارحة محمد بن زايد بمعارضة واشنطن للدور الاماراتي في هذا البلد خلال زيارته للولايات المتحدة. فالإدارة الأمريكية لا تنظر بعين الرضا لهذا الدور الذي سيفتح الباب أمام تنامي دور الحركات الإرهابية بهذه المنطقة. علما وأن بعض المصادر تتحدث عن عدم معرفة الاستخبارات الإماراتية لوجهة كل الأسلحة المسلمة لقوات الدعم وهذا ما يرجّح فرضية حصول بعض الجماعات القتالية المناهضة للغرب على نصيب من هذه الأسلحة.

الموقف الروسي:

تلعب روسيا لعبة مزدوجة في السودان، فبينما تحافظ على علاقات رسمية مع الجيش، تدعم قوات فاغنر الروسية وبالتنسيق مع دولة الامارات ميدانيا قوات الدعم السريع وذلك بالتنسيق مع دولة الامارات مقابل الحصول على نسبة من الذهب المستخرج من المناجم التي تسيطر عليها هذه القوات. كما تسعى موسكو إلى الحصول على قاعدة عسكرية بحرية مطلة على البحر الأحمر، مقابل منح الجيش السوداني أسلحة، مستغلة حاجة الجيش لهذه الاسلحة لتحقيق هدفها الاستراتيجي المتعلّق ببناء قاعدة عسكرية في البحر الأحمر. وتجدر الإشارة الى أن الرئيس السوداني السابق عمر البشير، كان قد وقع سنة 2017 مع روسيا اتفاقا يسمح بإنشاء قاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر، لإرساء السفن الروسية، بما في ذلك سفن تعمل بالوقود النووي.

لكن الكرملين له شكوك حول جدية البرهان وصدق رغبته في منح هذا الامتياز لروسيا. وهناك قناعة لدى المسؤولين الروس بأن رئيس مجلس السيادة يعتمد سياسة تسمى بسياسة "مشية الثعلب" في القاموس الدبلوماسي. فخطوات التقارب بين الخرطوم وموسكو، تستعمل

من قبل البرهان للضغط على واشنطن لاستبعاد أبو ظبي من محادثات السلام، وفرض عقوبات إضافية على قوات وقادة الدعم السريع، والإبقاء على منبر جدة كمسار وحيد للتفاوض مع الدعم السريع.

الموقف الصيني:

أحجمت الصين على التدخّل في الأزمة السودانية رغم أنها أكبر شريك تجاري للسودان حيث تتواجد فيه قرابة 130 شركة صينية. كما أن الموقع الاستراتيجي لهذا البلد وأهميته في منظومة "الحزام والطريق" تجعل منه حجرة زاوية في التمدد الصيني بإفريقيا. وتحبّذ بيكين مقاربة حذرة لحلّ الأزمة من خلال منظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الافريقي. ومن المستبعد أن تبادر الصين بالقيام بجهود وساطة في الأزمة السودانية خوفا على مصالحها ونظرا لتداخل وتشعّب أدوار القوى الدولية والإقليمية في الصراع الدائر في السودان.

الموقف المصري:

خلافا لما يذهب اليه بعض المحللين، من أن مصر غير قادرة على مساعدة قوات الجيش، فان تحليل البيانات الميدانية للصراع تبرز بوضوح مدى تدخّل القاهرة في الصراع السوداني. فعندما صرح الجيش منذ اندلاع الحرب وفي عدد من المرات عن استعمال قوات حميدتي أسلحة ومعدات إماراتية، بادرت قوات الدعم السريع بتقديم أدلّة بشأن استعانة الجيش بطائرات وطيارين مصريين. ويظهر ذلك التدخل من كلا الطرفين في التغطيات الإخبارية لوسائل الإعلام المصرية والإماراتية والانحيازيات الواضحة في الخطوط التحريرية لكل منها والتي ترقى في بعضها إلى حد" البروباغاندا الحربية الإعلامية".

وبصورة متوقعة ومعتادة دعّمت مصر القوات المسلحة السودانية، ومن المؤكد أنها تريد صنع سيناريو يكون فيه الجيش المسيطر الكامل على الأمور في البلاد، ولتحقيق ذلك مضت مصر في طريق عرقلة وإعاقة أي مسار يمكن أن يقود إلى استئناف عملية الانتقال الديمقراطي، بل ونسقت بصورة غير متوقعة مع الإسلاميين وتركيا و ايران، حيث تستضيف العديد من قيادات النظام السابق السودانية. وتريد مصر بهذا أن تحافظ على نفوذها بوجود سلطة حليفة تساندها في الملفات الإقليمية الحارقة، خاصة فيما يتعلق بسد "النهضة " وتكسر بذور ديمقراطية ناجحة على حدودها، ديمقراطية يمكن أن تؤثر وتستثير نزعات "الحرية والديمقراطية لدى الشعب المصري." والقاهرة دائما ما كانت تفضل أن تعتمد السودان نموذجا مشابها لنموذجها بمعني أن يتولى الحكم عسكريون مع واجهة مدنية. كما أن مصر تخشى من أنه مع استمرار الصراع أو تولي الدعم السريع مقاليد الأمور قد ينتقل الصراع إلى أراضيها بشكل أو بآخر.

الموقف الاماراتي:

وجدت الامارات العربية المتحدة في حميدتي وقواته ضالتها. وأصبحت اللاعب المؤثر والوازن في الميدان السوداني. وتتشكل الأجندة الإماراتية اليوم من عدة عوامل تأتي في مقدمتها المصالح اقتصادية حيث لأبو ظبي استثمارات ضخمة تسعى إلى الحفاظ عليها

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة محمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

وحمايتها، بالإضافة لسيطرتها مع شريكها الميداني على مسالك استخراج وتسويق الذهب، حيث تضع قوات الدعم السريع يدها على أغلب مناجمه وتوفر منه احتياجاتها للاستمرار في الحرب. كما تسعى الى بسط النفوذ على البحر الأحمر ضمن مشروع أصبح واضح المعالم يستهدف السيطرة على "حركة التجارة البحرية والموانئ" في شرق افريقيا. وبدأت الامارات في تنفيذ مخطط يهدف الى السيطرة على الميدان الزراعي السوداني من خلال احداث المشاريع الزراعية "كمشروع الهواد".

وجنّدت الإمارات قائد قوات الدعم السريع " حميدتي" فلم تبخل عليه ومدته بالمزيد من السلاح والأموال في سبيل تحقيق أهدافها، حيث تتخوف الإمارات العربية المتحدة من عودة السلطة كاملة إلى الجيش وحده، وهو المليء بكوادر إسلاميين ومن المؤتمر الوطني والذين تخوض الإمارات ضدهم منذ سنين حرباً أيديولوجية شاملة .

وتشير الكثير من التقارير الى تزويد دولة الإمارات لقوات الدعم السريع "بالأسلحة والمرتزقة عبر تشاد وليبيا " فيما تقوم في الوقت نفسه بتفريغ مساعدات إنسانية في ميناء بورتسودان، ضمن لعبة مزدوجة. فالإمارات تتبع منذ فترة طويلة سياسة التوسع الاقتصادي والجيوسياسي والاستراتيجي في افريقيا، وهو ما يمكن ملاحظته بالفعل في جميع أنحاء القرن الأفريقي.

وتخوض أبو ظبي صراعاً بلا ضوابط أخلاقية في السودان، حيث رمت عرض الحائط معاناة الشعب السوداني وأزمته الإنسانية لتحقق أهدافها.

الموقف الإيراني:

أمام التفوّق الجوي لقوات الدعم السريع، بادر الجيش برط الصلة مع إيران للحصول على مسيرات هجومية وأسلحة دفاعية. كما استنجد عبد الفتاح البرهان بالخبراء العسكريين الإيرانيين لوضع استراتيجية حربية توقف هجمات قوات الدعم السريع وتعيد التوازن العسكري الميداني. فإيران نجحت في اعانة الحوثيين في اليمن على الوقوف في وجه قوات الدعم السريع عندما كانت تحارب في ذلك البلد. لكن من السابق لأوانه الحكم على ماهية تدخّل طهران في السودان والى أي مدى سيصل هذا التدخّل. فستتابع طهران بدقّة تطورات الوضع السوداني والدور الاماراتي وعينها على التغييرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الافريقي والبحر الأحمر. وتؤكد عديد المصادر أن إيران عززت وجودها على سواحل السودان وحصلت على امتيازات اقتصادية مقابل تعاونها مع الجيش.

تدخّل حركات شبه عسكرية من دول الجوار:

وثقت تسجيلات فيديو ووثائق مسربة استعانة قوات الدعم السريع بمجموعات قتالية من التشاد وافريقيا الوسطى التي ارتكبت اعتداءات فظيعة على المدنيين مثل اغتصاب النساء وأسر الشباب. وسرّبت قوات الدعم السريع تسجيلات توثّق مشاركة عناصر من حركة تيغراي الاثيوبية في المعارك الى جانب قوات الجيش.

المحور الرابع: الانعكاسات والتداعيات المحتملة للأزمة السودانية على الاستقرار الإقليمي

السودان بموقعه الجيوسياسي المتميز، يرتبط بجوار إقليمي مُعقد، يجمعه بإثيوبيا وإريتريا شرقاً، بما يضعه في دائرة التفاعلات الخاصة بمنطقة "القرن الأفريقي"، هذا بجانب جواره الغربي مع كل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، وهو الجوار الذي يُعزز من مكانة السودان كلاعب مهم في إقليم الساحل الأفريقي. كما أن جواره الشمالي حيث الدولة المركزية مصر، يضعه في دائرة التفاعلات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وأبعادها الإقليمية والدولية، وجواره الجنوبي المتمثل في جنوب السودان، يربطه بتفاعلات منطقتي شرق أفريقيا والبحيرات العظمى.

في هذا الإطار، يُمكن توقع أن تُفرز الأزمة السودانية نزاعات وصراعات إثنية ستشمل دول الجوار خاصة في مناطق ذات التداخلات العرقية مع السودان، وهو ما يمكن أن يُشكل تهديداً كبيراً لاستقرار المنطقة. فالقبائل ذات الأصول الأفريقية، في غرب السودان وشرقه، وخصوصاً في المناطق الملتهبة مثل دارفور، ستستفيد من الهشاشة الأمنية لتتحد مع القبائل داخل السودان من أجل إقامة كيانات جديدة ورفض سلطة الحكومة المركزية.

وتداعيات الأزمة ليست بالضرورة نشوب صراع مُسلح في دول الجوار السوداني، وإنما تتجلى في العبء الاقتصادي والاجتماعي الذي سيتحمله الإقليم بأكمله، فضلاً عن الأنشطة "غير القانونية" الأخرى التي بدأت بوادرها في الظهور مؤخراً. وخطورة الحرب السودانية إمكانية إدخال السودان في حالة من الفوضى الشاملة وتحولها إلى صراع إقليمي متعدد الأطراف . ومن أهم الملفات التي ستتأثر بهذا الصراع يمكن ذكر:

1- أمن البحر الأحمر: دخول روسيا مجددا على الخط لتنفيذ بنود اتفاق سنة 2017 بشأن انشاء قاعدة عسكرية على ضفاف البحر الأحمر، ونشاط إيران في السواحل البحرية السودانية وسيطرت الامارات على جزء من هذه السواحل كلّها مؤشرات تنذر بتأزّم الوضع الأمني في البحر الأحمر. ومن شأن أي تدهور لهذا الوضع أن ينعكس سلبا على حركة التجارة الدولية والتزوّد بالنفط ويخلق صعوبات اقتصادية عالمية.
2- الإرهاب: من الطبيعي أن يكون لمثل هذا الصراع تبعات أمنية خطيرة ويفتح الباب أمام استفادة الحركات الإرهابية من الانفلات الأمني. وقد تم توثيق، بواسطة تسجيلات فيديو، استفادة حركات مسلحة من دول الجوار من تدفّق السلاح على السودان لتقوم بتسليح عناصرها. والخطر يتمثّل في أجندات هذه الحركات المسلّحة على الأمن الإقليمي وسيطرة الأفكار الإرهابية على البعض من قادتها. كما ان اندلاع القتال في معظم ولايات السودان ولّد بيئة مناسبة لنشاط الحركات الإرهابية. والخوف الآن يتمثّل في إمكانية عودة الخلايا النائمة الإرهابية للنشاط واستغلالها للانفلات الأمني من أجل استقطاب الشباب العاطل عن العمل. وتتحدث بعض المصادر عن تحالف الجماعات المسلحة مع المهربين وتجار المخدرات لتمويل نشاطها واقتناء الأسلحة. والجميع لم ينس تفجير السفارة الامريكية في كينيا والهجوم على البارجة الحربية "يو اس كول".

3- الأوضاع الاقتصادية: انعكست الأزمة السودانية سلبا على اقتصاديات دول الجوار السوداني التي أصبحت تعاني من ارتفاع معدلات التضخّم وركود النشاط الاقتصادي. وتراجعت التجارة البينية والحدودية لدول المنطقة جرّاء الحرب. كما أن دول مثل أثيوبيا وجنوب السودان والتشاد أصبحت تجد صعوبة كبيرة في الاستيراد والتصدير نظرا لاعتمادها الكلّي على الموانئ السودانية في تجارتها الخارجية.

4- الوضع الإنساني: تعد الكارثة الإنسانية من أسوا الكوارث التي مرّ بها السودان. فالمجاعة أصبحت تهدد الملايين من السكان. ومن المنتظر أن تصل أزمة الجوع لمستويات غير مسبوقة. ويحتاج ما يقارب 25 مليون شخص الى المساعدة الإنسانية وسط مطالب دولية بفتح ممرات إنسانية لإيصال الغذاء للسكان وحماية القائمين على العمل الإنساني من الاعتداء. كما نددت منظمات دولية باعتداءات العناصر المتقاتلة على المدنيين بعد توثيقها لعمليات اغتصاب جماعي للنساء والبنات.

المحور الخامس: تعثر المبادرات الإقليمية والدولية لوقف الحرب

برزت عدة مبادرات تهدف لحل الأزمة الحالية في السودان، ولكن معظم هذه المبادرات على مستوياتها المحلية والإقليمية والدولية والأممية تواجه رفضاً وشكوكاً من أطراف واسعة من الفاعلين في المشهد السوداني. ومن هذه المبادرات المحلية والوطنية: مبادرة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك قبل استقالته، ومبادرة حزب الأمة القومي، ومبادرة أساتذة الجامعات السودانية، ومبادرة مديري الجامعات السودانية، ومبادرة الجبهة الثورية، ومبادرة القائد مالك عقار، ومبادرة نداء أهل السودان للتوافق الوطني، وغيرها من المبادرات الداخلية التي لم تنجح في طي صفحة الصراع بسبب غياب آليات الضغط على أطراف الأزمة وفقدان الثقة في المبادرات بين الفرقاء .

أما المبادرات الخارجية، فتمثلت في المبادرة الأممية، بقيادة الألماني "فولكر بيرتس"، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم الانتقال الديمقراطي في السودان، وهي أكثر المبادرات قوة ونفوذاً ووجدت دعماً دولياً، حيث بدأت البعثة الأممية إطلاق مشاوراتها الأولية مع الشركاء المحليين والدوليين، ضمن عملية سياسية متعددة الأطراف للفاعليين السياسيين السودانيين تتولى الأمم المتحدة تيسيرها بهدف التوصل إلى اتفاق للخروج من الأزمة السياسية الحالية، والتقدم في مسار مستدام نحو الديمقراطية والسلام.

وفي إطار المشاورات التي أجراها رئيس البعثة الأممية، دخلت "الهيئة الحكومية للتنمية" (إيقاد) على الخط للإسهام في دفع الحوار بين أطراف العملية السياسية، وانضم للمبادرة كذلك ممثل الاتحاد الأفريقي. شكل ثلاثتهم "الآلية الثلاثية". وأعلنت الآلية الثلاثية أربعة محاور لحل الأزمة، تشمل ترتيبات دستورية، وتحديد معايير اختيار رئيس الحكومة والوزراء، والاتفاق على برنامج عمل لتوفير الاحتياجات العاجلة للمواطنين، وترتيبات تنظيم الانتخابات العامة. لكن الآلية لم تنجح في جمع الفرقاء بسبب مقاطعة بعض القوى الحزبية والمهنية والشبابية للحوار.

كما أن دولة جنوب السودان بذلت مساعي لحل الأزمة السياسية في السودان، تمثّلت في جولات مبعوثي الرئيس "سلفا كير ميا رديت"، وأبرزهم مستشاره للشؤون الأمنية "توت قلواك" الذي زار الخرطوم عدة مرات والتقى بأطراف الأزمة السياسية.

وبعد فشل المبادرات العديدة وتجميد الآلية الثلاثية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة إيقاد لحواراتها مع أطراف الأزمة؛ كانت هناك اتصالات، اجراءها السفيران السعودي والأمريكي في الخرطوم مع أطراف الأزمة لطي صفحة الخلاف، خاصة بعد إعلان قائد الجيش رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان في الرابع من يوليو 2022 انسحاب المكون العسكري من الحوار الوطني، ودعوته القوى السياسية للاتفاق على تشكيل حكومة كفاءات وطنية مدنية. فكانت هذه المبادرة محل تقدير واهتمام دول الترويكا "الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج"، والرباعية الدولية الفاعلة في الفترة الانتقالية في السودان (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة)، وكذلك البعثة الأممية في السودان والاتحاد الأفريقي ومنظمة إيقاد.

لكن تحركات قائد قوات الدعم السريع الفريق أول " حميدتي" الخارجية انعكست سلبياً على مبادرة الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد)، فقد رفضت الخرطوم رئاسة كينيا اللجنة الرباعية المكلفة بحل الأزمة في السودان والمؤلفة من كينيا، وجيبوتي، وجنوب السودان، وأثيوبيا. ووصف بيان صادر عن الخارجية السودانية كينيا بأنها طرف غير محايد، كما نددت السودان بدعوة قائد قوات الدعم السريع "حميدتي" لحضور قمة رؤساء دول ايغاد "بعنتيبي" في أوغندا ورفض البرهان المشاركة فيها. وفي 20 يناير 2024 جمّد السودان عضويته بالإيغاد.

وفي 3 ديسمبر 2023، أعلنت الرياض وواشنطن تعليق مفاوضات جدة إلى أجل غير مسمى، بسبب الفشل في تنفيذ إجراءات بناء الثقة، والتي تضمنت "إعادة احتجاز رموز النظام السابق الهاربين من السجن"، وإنهاء الوجود العسكري في المدن بحسب ما التزم به الطرفان. ويعود تعثر مفاوضات جدة إلى عاملين رئيسين: يتمثل الأول في رفض قوات الدعم السريع إخلاء المنشآت المدنية ووقف الأنشطة العسكرية في الشوارع والمناطق الحضرية، حيث يُعتبر بقاؤها في هذه المناطق جزءًا من استراتيجيتها القتالية المبنية على حرب المدن. أما العامل الثاني فيرتبط بانخراط قوى عسكرية ذات توجهات إسلامية في القتال إلى جانب الجيش؛ ما أثر على استجابة الجيش لمطلب إعادة احتجاز شخصيات محسوبة على النظام السابق.

وفي فبراير 2024 استضافت العاصمة البحرينية، المنامة، محادثات جمعت بين الفريق "شمس الدين الكباشي" نائب القائد العام للقوات المسلحة، والفريق "عبد الرحيم دقلو "نائب قائد قوات الدعم السريع، بحضور مسؤولين من مصر والإمارات الداعمين الرئيسين للجيش والدعم السريع، إلى جانب ممثلين من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية، لكن الاجتماع لم يتمخض عن نتائج.

وبعد 10 أيام من الجهود المتواصلة التي بذلتها أطراف دولية وإقليمية في اجتماعات جنيف، لم يتم التوصل لاتفاق لوقف الحرب المستمرة في السودان. لكن المفاوضات توصلت لإجراءات قد تمهد الطريق أمام فتح الممرات الإنسانية، وأصدرت مجموعة " متحالفون من أجل إنقاذ الأرواح وتحقيق السلام في السودان بهذا الشأن" التي تضم السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السويسري والإمارات العربية المتحدة ومصر والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بيانا بشأن نتائج الاجتماعات التي عقدت في جنيف حول الأزمة في السودان.

وأوضح البيان أن الحرب في السودان أجبرت 10 ملايين شخص على الفرار من منازلهم، وتعرض أكثر من 25 مليون شخص إلى ارتفاع حاد في الجوع. كما أكد البيان نجاح المجموعة وانطلاقاً من إعلان جدة في تأمين إعادة فتح وتوسيع طرق إيصال الغذاء والدواء والخدمات الطارئة لملايين السودانيين بمشاركة الجيش والدعم السريع والحصول على ضمانات من طرفي الصراع لتأمين إيصال المساعدات الإنسانية عبر ممرين هما معبر الحدود الغربي في دارفور "أدري" وطريق الدبة الذي يمكن الوصول إليه من بورتسودان.

وأضاف البيان أن المجموعة حصلت أيضاً على التزامات بتحسين حماية المدنيين وإعداد إطار عمل لضمان امتثال الطرفين لإعلان جدة وأي اتفاقيات مستقبلية بينهما. وقال المبعوث الأمريكي " توم بيرييلو" تركيزنا الأول كان على ثلاثة شرايين والتي من شأنها مجتمعة أن تفتح الباب أمام الغذاء والدواء والخدمات لإنقاذ حياة 20 مليون شخص في السودان.

و في ظل عدم تنفيذ الطرفين لبنود إعلان جدة، والنتيجة الحالية لمحادثات جنيف بسبب رفض الجيش المشاركة فيها، وفشل طرفي الحرب، الجيش والدعم السريع، في الوفاء بالتزاماتهم لبناء الثقة، وظاهرة الانتشار الواسع لتسليح المدنيين والقبائل، وزيادة خطاب الكراهية القائم على أسس إثنية وعرقية وجهوية، والغياب التام للحل السياسي التفاوضي، وجلوس القوى السياسية والمدنية على كراسي المتفرجين، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن يصدر مجلس الأمن الدولي قراراً تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يلزم الطرفين بتنفيذ اتفاق جدة، وتسهيل أعمال الإغاثة، إضافة إلى تعزيز أعمال التحقيق المستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبصفة خاصة لجنة التحقيق الدولية التي "شكلها مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر من العام الماضي".

1. وفي حال فشل مجلس الأمن والجهود الدولية، فمن غير المستبعد توصل الطرفين لاتفاق يوقف الحرب من دون الدخول في أي عملية سياسية تشارك فيها القوى السياسية المدنية. وتتمثل خطورة هذا الاحتمال في امكانية دخول الطرفين في تحالفات مع بعض الجماعات المسلّحة تقسيم السودان إلى دويلات يسيطر كل طرف على بعض منها انطلاقا من الوضع الميداني الحالي، حيث يسيطر الجيش على الشمال والشرق في حين يسيطر الدعم السريع على ثلثي السودان، كما تسيطر الحركة الشعبية – جناح الحلو على مناطق في جنوب كردفان.

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University